الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الافتتاحية: نحو مشروع سلام إسلامي (2)

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2007) *الافتتاحية: نحو مشروع سلام إسلامي (2)*. رواق عربي، 12 (1)، 7-18.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

افتتاحية

نحو مشروع سلام إسلامي (٢)

قدمنا فى العدد الماضى لأهمية طرح مشروع سلام إسلامى. يناقض هذا المشروع ما يؤمن به تنظيم القاعدة من آراء تدفع المسلمين لقتال "اليهود والصليبيين". وفى الواقع العملى، يقوم تنظيم القاعدة بشن الحرب على جميع الأديان والنظم الثقافية الأخرى مما أورث المسلمين عداء غيرهم فى مناطق مختلفة وكثيرة من العالم. وبالمقابل فإن النظم الثقافية والدينية الأخرى كثيرا ما تجور على المسلمين وتهمشهم وتستهدفهم بمعاملة أدنى أو تشن الحروب الفعلية والرمزية ضدهم. وكثيرا ما يختلط الأمر فلا يسهل تثبيت مسئولية العدوان على طرف دون الآخر وهو ما يحدث فى العادة عندما يتناقل جيل بعد جيل ثقافة الكراهية والعنف ضد الآخر الدينى أو الثقافى والقومى.

ومن حقنا أن نخشى من تمكن الاتجاه العنصرى، وخاصة فى صفوف الحركة الصهيونية، من توظيف تراث العداء أو النفور المتبادل الذى ينشأ فى ظروف الصراع الدينى أو الثقافى أو السياسى لتأسيس "تحالف عالمى" معاد للإسلام. كما أن من حقنا أن نخشى أن يوضع مسلموا العالم فى "حجر صحى" أو يفرض عليهم الحصار ويحجزون داخل أسوار أو جدران مماثلة لجدار الفصل العنصرى الذى أقامته إسرائيل ليحاصر المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين ويصادر أراضيهم لصالح مشروعات استيطانية ولكن على نطاق

العالم كله. وتبدو تلك الفكرة بعيدة المنال إذ لا يمكن تطبيقها إلا فى حالة انهيار مشروع العولمة الاقتصادية. ولكنها ليست على أى حال مستحيلة وخاصة أن النظام العالمى يعانى من أزمة مستحكمة.

وبينما نشعر أن هذه الخشية مبررة فإن هذا الجانب الاستراتيجى والعملى ليس أهم جوانب الموضوع أو أهم دوافع طرح "مشروع سلام إسلامى". إذ نتصور أنه حتى لو لم يكن المسلمون منخرطون فى صراعات مدوية أو يمثلون طرفا فى صراع عالمى خطر فإنهم مكلفون بالمساهمة فى تأسيس سلام حقيقى فى العالم. وبتعبير آخر فإن الواجب الأخلاقى يشكل واعزا خالصا وإضافيا فى الوقت نفسه لطرح مشروع سلام إسلامى. وهذا الوازع الأخلاقى يقوم لا على مبادلة المنافع ولا على درء المخاطر المباشرة التى تحدق بالمسلمين وإنما على الأخلاق الإسلامية الخالصة وهى الأخلاق التى تملي التقدم للدفاع عن "إعمار الكون" ودرء خطر تخريبه بالحروب وخاصة بعد أن انتشرت الأسلحة النووية وصار التهديد بها أمرا ممكنا ومحتملا على نحو عملى وخطير.

حتى لو لم يكن المسلمون منخرطون في صراعات مدوية، أو يمثلون طرفا في الصراع العالمي؛ فإنهم مكلفون بالمساهمة في تأسيس سلام حقيقي في العالم.

وقدمنا فى العدد الماضى حججنا للدفاع عن السلام والتقدم بمشروع لدرء الخطر المحيط بالسلام العالمى فى الوقت الراهن. وأكدنا أن لغة "دار الحرب ودار السلام" كانت بالفعل متداولة بين الفقهاء ولكنهم فعلوا ذلك بقوة الأعراف التى جعلت الفقهاء الدينيين فى مختلف الحضارات بمثابة منظرين للحرب وليس بقوة الحجة الدينية بذاتها وإن لم تعزهم بالطبع هذه الحجة. وفى نفس الوقت فإن الإسلام عرف فى الواقع العملى والتاريخى ممارسات تنهض على أولوية السلام وتدافع عنه باعتباره قيمة بذاته (حتى أن الإسلام اشتق اسما من معنى السلام واعتبر النداء به تحية واجبة). وهو كذلك فى نفس الوقت ومن الناحية الفلسفية فعلا نضاليا. فهو معنى مشتق من الإعمار كواجب بل وكعبادة ومن التوازن كمبدأ كونى والتدافع كمبدأ اجتماعى. والسلام ممارسة وليس مجرد حالة من بين حالات. وباعتباره واجبا أو ممارسة نضالية هو استنقاذ للعقلى من واقع لاعقلى.

ويهمنا أن نطور هذا المعنى من خلال بيان عام وبرنامج عمل يطرحه حكماء العالم الإسلامى وقواه السياسية والثقافية الحية على العالم أجمع.

ويبقى أن نشير لمعانى أساسية يشتمل عليها هذا البيان وأيضا لتعقيدات ثقافية وتاريخية وسياسية وعملية تواجه طرح هذا البيان أو المشروع على العالم.

من بين المعانى الأساسية التى يطرحها مشروع السلام الإسلامى مبدأ الأخوة البشرية والدينية على السواء.

والواقع أن هذا المعنى متجذر بقوة فى النص الإسلامى ذاته. ويفخر المسلمون بأنهم يعترفون بكل الأديان السماوية السابقة على رسالة نبيهم محمد. فـ"الإسلام" بمعنى واسع يشمل الناس جميعا بغض النظر عن دياناتهم. إذ ينصرف معناه إلى التسليم لإرادة الله أو الخالق تسليما يمنحهم فى علاقاتهم المتبادلة حرية كبيرة نظرا لأن التسليم لطاعة الله تعنى عدم التسليم بطاعة أى مخلوق قبل أن يتم التمحيص النقدى لتعاليمه وأوامره رفضا للانصياع أمام طغيانه أو قوته التى تتضاءل بجانب قوة الله خالق كل شيء.

الإسلام بهذا المعنى هو دين لجميع من ينصرفون عن طاعة المخلوقات أو بالأحرى طاعة الطغاة لمجرد الخوف من طغيانهم وذلك انطلاقا من إيمانهم بقيمة تعاليم دينية تنهاهم عن الخوف من الطغيان البشرى والسياسى بذاته. ولأن ذلك كذلك فجميع المؤمنين من كافة العقائد الدينية "إخوة" وقد أسماهم رسول الإسلام "أمة" فى عقد بنى سقيفة بالمدينة المنورة.

هذه الأخوة العابرة والجامعة للعقائد الدينية كافة بالغة الأهمية فى الدعوة لمشروع سلام إسلامى لأنها كما قلنا لا تنطلق فقط من اعتبارات عملية واستراتيجية وإنما من اعتبارات أخلاقية ودينية جامعة. ويندمج فى هذا المعنى أن هذه الأخوة إنسانية عامة تشمل حتى أصحاب العقائد التى لا يشملها تعبير "الأديان السماوية" وذلك لأن تلك العقائد تطورت على نحو تاريخى بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط باعتبارها موطن الأديان السماوية، طالما أنها تملك منظومة أخلاقية وإنسانية وتعرف معنى القانون سواء بالمعنى الاتفاقى العرفى القائم على المعاملة بالمثل أو بالمعنى المجرد القائم على سمو قيمة أو قيمة إنسانية سامية بذاتها.

يهمنا هنا أن نركز وأن نكرر هذا المعنى مرارا لأنه بالرغم من أهميته الدينية والفلسفية والأخلاقية فى المنظور الإسلامى ليس واضحا بدرجة كافية فى عقول كثير من المسلمين بما فى ذلك بعض أهم فقهاءه التاريخيين والحاليين. فمقابل قوة وتجذر معنى الأخوة الدينية العابرة للعقائد درج كثير من الفقهاء فضلا عن عامة الناس على بناء أسوار عالية بين ما هو مسلم وإسلامى بالمعنى الضيق (أى كعقيدة دينية بعينها مقابل المعنى العام والشامل لمعنى الاعتقاد بذاته وبتنوع عقائده السماوية). ومن ذلك أن توجه تعاليم معينه للمسلمين باعتبارهم فريقا آخر أو

يجب أن يفهم العالم أن المشكلة الأساسية ليست في الاحتلال بقدر ما هى كامنة في التعطيل القصدي لآلية العدالة الدولية وفي التمادي في سياسة العقاب الجماعي للدول والشعوب العربية والإسلامية.

متمايز عن غيره فيما يتعلق بالموقف من غير المسلمين، وبغض النظر عن محتوى التوجيه وما إذا كان مسالما أو غير مسالم. فالواقع أن المعنى الكامن فى مبدأ الأخوة الإسلامية أن ينظر المسلم لجميع الناس وفقراءهم ومستضعفيهم بالذات باعتبارهم مسلمين حتى لو كانوا ينتمون لعقائد دينية أخرى.

إن مضمون هذه الدعوة أو هذا المشروع يمكن أن يكون بسيطا للغاية وأن يستجيب لمختلف الاحتياجات الإنسانية الراهنة. فالدعوة الإسلامية العميقة والنافذة لإعمار الكون تعني أن يتم تحريم تخريب البيئة سواء بإساءة التعامل مع قوى الطبيعة ومواردها من أجل تلبية حاجات غير أساسية أو "مسرفة" (أى استهلاكية بالمعنى الفلسفى المعاصر لحضارة الاستهلاك بذاتها) أو من خلال الحروب وما تحدثه الأسلحة وخاصة الأسلحة العصرية من دمار بيئى واجتماعى شامل.

ثمة رابطة بين الكون وما نسميه فى الوقت الراهن بالنظام العالمى. ويفرض هذا المفهوم أولويته لا من الناحية المنطقية فحسب بل ومن الناحية العملية كذلك. إذ يستحيل الدفاع عن السلام والتوازن الطبيعى أى البيئة والإعمار فى الكون إلا باعتباره حالة كونية: أى حالة يضمنها نظام عالمى وتعززها سياسات كوكبية.

ومن الواضح أن النظام العالمى الراهن يفتقد هذه السمات. فهو منتج لعمليات تخريب البيئة حتى بعد توقيع اتفاقية كيوتو، كما أنه يفتقر افتقارا عميقا للاحترام الكافى للقانون الدولى والرغبة الحقة فى تنميته والإضافة له حتى يتمكن من تخفيف الظلم وإقرار العدل بأقصى ما يمكن عمليا، ثم إنه يفتقر للرغبة فى القضاء الحاسم على الفقر وتحقيق التنمية المتوازنة بين الشعوب والمناطق حتى لو أخذنا فى الاعتبار احتمال احترام الالتزامات الواردة فى وثيقة الألفية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

فى مشروع السلام الإسلامى تحتل هذه القضايا الثلاث موقعا خاصا للغاية: القانون الدولى، العدالة الدولية، والقضاء على الفقر. ويجب أن يقدم هذا المشروع نقدا صارما للنظام الدولى الراهن انطلاقا من هذه المبادىء المتجذرة فى المفهوم الإسلامى عن العالم وفى التراث المشترك للبشرية. فالقانون فى الإسلام مفهوم أساسي ويتطابق مع معنى الشريعة بل إن حضارة الإسلام هى فوق كل شىء حضارة قانون. والهدف من القانون هو ضمان العدل. ويفهم الإسلام أن الفقر هو خصم للسلام والعدالة.

وقد لا يحتاج الأمر إلى تفاصيل كثيرة. فالتراث المعرفى والعلمى للبشرية لديه

ما يكفي فى هذا الميدان. وقد تكتفي وثيقة تصدر بعنوان مشروع سلام إسلامى بالإشارة إلى الحاجة لموقف عالمى أقوى فى الدفاع عن القانون وضرورة تنميته والإضافة إليه وصولا إلى تأكيد معنى حكم القانون فى المستوى الدولى كبديل لكل من الفوضى والامبريالية أو احتكار صنع القرار وتكريس منظومة الهيمنة فى النظام الدولى.

ومع ذلك فإن بعض المبادئ العامة تستحق إشارات خاصة.

فتعديل وتجديد ميثاق الأمم المتحدة لنقل الجانب الأكبر من سلطة القرار الدولى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أمر ضرورى. ويجب أن تتمكن الجمعية العامة للأمم المتحدة من أن تلعب دورا كبيرا ليس فقط فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية للعالم بل وأيضا فى صيانة السلم والأمن الدوليين.

ومن الضرورى أن يتم وضع تصور مبدئى للسلام انطلاقا من مبادىء أساسية يجب أن تحكم البناء السليم للعلاقات بين الشعوب. ففى الوقت الراهن تمثل صراعات الهوية والرغبة العارمة فى تشكيل دول مستقلة من أية جماعة من الناس مهما كانت ضئيلة أحد المصادر الكبرى للصراعات والحروب. وبينما يجب أن يستجيب النظام الدولى لحق الشعوب فى تقرير مصيرها السياسى والاقتصادى يجب أيضا أن يفهم البشر فى كل مكان أن المزيد من تفتيت الكرة الأرضية بين دول مستقلة ليس حلا لمشكلة الهوية ولا لمشكلة السلام. وعلى العكس فإنه كلما أمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتى للجماعات المستقلة ولكن فى إطار نظم سياسية أوسع نطاقا تحقق للجميع أفضل تنظيم ممكن وأفضل فرصة للسلام.

ومن المهم أن يضع المشروع المقترح تصورا عن أولوية الآلية القضائية فى تسوية المنازعات بين الدول والشعوب. ومن هذه الزاوية فإن أى مشروع للسلام أو لإصلاح النظام الدولى يستمر فى منح السلطة العليا لدول بعينها هى الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن لن ينضج الظروف الضرورية لإقرار العدالة وبث رسالة القانون. إذ يتعين على أى مشروع له مصداقية أن يؤكد على أسبقية القضاء الدولى طالما أنه حسم قضية المبادىء الأساسية أو المرجعية المشتركة للقانون ولمعنى العدالة فى كل حقبة من التطور التاريخى للبشرية.

ومن هنا فإن الإصلاح الحقيقى لمنظومة الأمم المتحدة يجب أن يبدأ بقضية المرجعية الضرورية للقانون الدولى وللميثاق ومن ثم يفوض الجهاز القضائى

عرف الإسلام في الواقع العملي والتاريخي ممارسات تنهض على أولوية السلام وتدافع عنه باعتباره قيمة بذاته ويكفي أن الإسلام مشتق في الأساس من السلام، كما أنه اعتبر النداء به تحية واجبة ليس فقط بين المسلمين بعضهم البعض بل ومع الآخرين.

للمنظمة الدولية فى تطبيق القانون بحيث تصير الأجهزة التنفيذية فى المنظمة منوطة بتطبيق القانون ولو عن طريق القوة فى الظروف الاستثنائية.

وعند هذه النقطة يستحيل تجنب التأكيد على معنى العدالة. وكان من المأمول أن تتخطى البشرية معنى العدالة القائم على المعاملة بالمثل وبالطبع كان يجب أن تتخطى المعنى النسبى للعدالة والذى يشرعن تعدد المرجعيات وتضاربها وهو ما يستحيل أن يقوم به أى نظام. العدالة يجب أن تتأسس على الأخلاقيات المجردة وذات الطبيعة العالمية أو على الموروث الأخلاقية المشتركة والمتجاوزة أو العابرة للثقافات.. وفى حالات معينة وعندما ينشأ خلاف حول معنى العدالة يجب أن يترك لأغلبية سكان العالم من خلال المؤسسة التى تلعب دور برلمان العالم: وهى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تحدد هذا المعنى وأن يترك تطبيق القانون أو المرجعية المشتركة لمحكمة العدل الدولية بعد إعادة تأسيسها وتجديد ميثاقها أو لائحتها الأساسية.

بينما لا يمكن نزع شرعية النضال والمقاومة من أجل العدالة ولو بحروب التحرير، فإن الحرب بحد ذاتها في الإسلام هى اختيار تال وقابل للتأجيل بل وللتجميد كذلك ما إن يتم إقرار العدالة وتحقيق السلام.

وعند هذه النقطة أيضا يجب أن يشرح مشروع السلام الإسلامى أصل الخلاف بين العالم الإسلامى والعالم الغربى وأن يوجه نقدا حاسما وقويا للادعاءات التى تزور طبيعة هذا الخلاف وعلى رأسها الادعاء بحتمية صدام الحضارات وإرجاع هذا الصراع لتفوق الحضارة الليبرالية الغربية على الثقافة العربية الإسلامية أو غيرها من ثقافات العالم.

أصل المشكلة لا علاقة له بالخلاف أو التباين بين الثقافات الكبرى فى العالم. فالواقع أن المشتركات والمواريث العابرة للثقافات أوسع وأعمق بما لا يقاس مع الخلاف والتباين بينها. أصل الخلاف يكمن بكل بساطة فى شعور العالم الإسلامى المبرر بالظلم وإصراره على رد الظلم الدولى. وتبين القضية الفلسطينية جذور وطبيعة هذا الظلم السياسى.

إذ تفضح هذه القضية حقيقة أن النظام الدولى الراهن والذى نشأ بعد الحرب العالمية الثانية قد خان أهم مبادئة وهو مبدأ حكم القانون (الميثاق) بل وخان أحد أهم مبادىء الحداثة والتنوير عندما أقر بمرجعية القصص التوراتية فيما يتعلق بالخلاف حول الأحقية فى أرض فلسطين وشرعن قيام إسرائيل على أساس هذه المرجعية دون أن ينص على ذلك صراحة. وتم أسوأ اختراق لقواعد العدل والمنطق عندما تمكنت إسرائيل من طرد سكان فلسطين الأصليين بالقوة والإرهاب ومصادرة أراضى وممتلكات هؤلاء السكان وتحويلهم إلى لاجئين

محرومين من أبسط الحقوق الإنسانية. إن سياسات القوة بما فى ذلك السياسات الأمريكية والدولية التى قوت إسرائيل ومكنتها حتى من تجاهل قرار التقسيم رقم ١٨١ وتجاوز خطوطه كانت تعتمد فى نهاية المطاف على ادعاءات التفوق وعلى مرجعية دين معين وهو الدين اليهودى وامتداداته فى المسيحية والمذهب البروتستانتى تحديدا.

إن أصل الخلاف الذى توسع ليشمل كل شىء تقريبا فى السياسات الدولية فى المنطقة يعود فى الأصل إلى تراث الاستعمار الغربى الطويل ثم إلى هذه الخطيئة الأصلية فى قرارات المنظمة الدولية وفى السياسات الفعلية التى انتهجتها الدول الكبرى نحو قضية الحرية والعدالة فى العالم الثالث عموما وفى منطقتنا العربية الإسلامية على وجه الخصوص. المسألة إذاً سياسية ولكن لها جذورها فى مفهوم معين للأخلاق وفى رؤية معينة للمرجعية هى بنهاية المطاف مرجعية دين واحد أو تفسير واحد لدين واحد.

من البديهى أن يرفض مشروع السلام الإسلامى هذا الخلل الخطير وما ترتب عليه من أخطاء جوهرية فى بنية السياسة ومفهوم المرجعية الدولية.

فالأصل فى تسوية أى خلاف هو العودة إلى مرجعية مشتركة. وبينما توفر المواريث المشتركة للبشرية بعض أسس وركائز هذه المرجعية فإن القانون الوضعى الدولى الحديث الذى يحرم اللجوء للقوة لاكتساب الأراضى ويجرم طرد السكان من أوطانهم الأصلية أو إساءة معاملتهم أو يجردهم من ثقافاتهم ويغتصب ممتلكاتهم مقبول تماما من الإسلام كدين وثقافة. والمرجعية السليمة هنا هى مواثيق جنيف الأربعة وهى مواثيق وضعية وإن كانت تستند إلى مواريث مشتركة للبشرية وقد تكون متجذرة فى أكثرية النظم الأخلاقية والثقافية فى العالم.

يدين مشروع السلام الإسلامى الإرهاب ولكنه يدين أيضا استخدام القوة وفرض مرجعية دينية أو سياسية وحيدة لنظام ثقافى وحيد لمجرد امتلاكه لناصية القوة العسكرية. وإن كان احتلال فلسطين وطرد سكانها الأصليين واستمرار حرمانهم من أبسط حقوقهم فى العودة والتعويض وفقا للقرار ١٩٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة هو الخطيئة الأصلية فهو لم يكن الخطأ الوحيد.

يجب أن يشرح مشروع السلام الإسلامى دون أن يتطرق للتفاصيل السياسية سلسلة الأخطاء أو الانتهاكات الجسيمة التى ارتكبتها سياسات الهيمنة الغربية بدءا

من الاستعمار الغربى الحديث وصولا الى إعادة الاستعمار فى شكل الاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق وتبرير سياسات وقرارات ظالمة بأى مقياس وتعد خرقا صريحا لميثاق الأمم المتحدة صدرت من مجلس الأمن الذى يجب أن يكون الجهاز الذى يطبق الميثاق ويحمى تطبيقة وصولا للسلام العالمى.

ومع شدة الشعور بالظلم الكامن فى الخطيئة الأصلية يجب أن يطلب مشروع السلام الإسلامى البدء فى تصحيح أوضاع المنطقة التى تمتلئ فى الوقت الحالى بجميع صور العنف ومصادره. لقد صارت المنطقة العربية والإسلامية المعروفة دوليا باسم الشرق الأوسط المحك الرئيس للسلام فى العالم. وهى قد تحسم ليس فقط مصير الحرب والسلام بل مصير البشرية. وفى الوقت الراهن يكاد يجمع المفكرون الكبار على أن العالم مهدد بالعودة إلى العصور الوسطى ابتداءً من جمود وأخطاء السياسة الدولية فى هذه المنطقة. إن نموذج الاحتلال الأمريكى للعراق صار من الدروس والعبر التى تجسد وتثبت هذا المعنى بوضوح كبير فى آذان العالم كله. ويجب أن يفهم العالم أن المشكلة لم تبدأ بالاحتلال وإنما هى كامنة فى التعطيل القصدى لآلية العدالة الدولية وفى التمادى فى عقاب الدول والزعامات العربية. وقد صار من المهم أن نلفت نظر العالم أيضا إلى الدور المذهل الذى لعبه النظام الدولى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة فى إنتاج الظروف التى قادت إلى العدوان والاحتلال فى النهاية وإلى شيوع الاستبداد والفساد فى العراق قبل وبعد الاحتلال. ويجب أن نشير هنا إلى الدور الذى لعبته العقوبات الدولية ضد العراق والتى تعد أطول وأقسى منظومة عقوبات طبقت فى تاريخ العلاقات الدولية.

وربما يكون من المناسب هنا أن تعترف وثيقة مشروع السلام الإسلامى بالأخطاء الكبيرة القادمة من المنطقة والتى ساهمت فى تعقيد سياساتها وقادتها إلى الأوضاع الصعبة والمتفجرة بالعنف فيها. إن بعض مصادر الخطأ والانحراف فى سياسات المنطقة تنبع من داخلها دون أدنى شك. فالاستبداد وشيوع الفساد وتواجد أيديولوجيات تحبذ العنف وتفضله على التفاوض من أجل الحل السلمى للصراعات وشيوع تيارات ثقافية بعضها ينطلق من تفسيرات متطرفة وتعصبية للإسلام تشرعن الإرهاب كوسيلة للوصول إلى الحكم أو لتسوية نزاعات دولية ومحلية وإقليمية هى جميعا من العوامل التى ضاعفت تعقيد السياسات الدولية والإقليمية وقادت إلى ترنح المنطقة تحت سلسلة من الضغوط والصراعات

يدين مشروع السلام الإسلامي استخدام القوة وفرض مرجعية دينية أو سياسية وحيدة لنظام ثقافي يمتلك ناصية القوة العسكرية. ويجب البدء في تصحيح أوضاع المنطقة العربية المليئة بصور العنف والإرهاب.

والاحتقانات الخطيرة.

يجب أن تعترف وثيقة مشروع السلام بأن كثيرا من الأخطاء التى جاءت من داخل المنطقة قادت إلى سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التصعيدية التى تعقدت فى كتلة مشتعلة من المشاعر والحساسيات والميول التعصبية التى لم يعد يمكن نسبتها لطرف دون طرف وأعطت للمتطرفين فى مختلف المعسكرات المتصارعة فى المنطقة صوتا ومكنة أعلى بكثير مما هو متاح للمعتدلين والحكماء.

وجنبا إلى جنب مع هذا الاعتراف يجب أن يشرح مشروع السلام الإسلامى تلك الميكانيكية العجيبة التى قادت إلى تحويل نزاع سياسى يدور حول معنى العدالة ومرجعيتها إلى خلاف أو "صدام ثقافى" أو صدام بين المرجعيات الأخلاقية والثقافية. كما يجب أن يشرح هذا المشروع كيف قادت السياسات الدولية الظالمة والخاطئة الى تكريس التطرف والعنف الآتى من المنطقة. إننا ننسب بكل أمانة وبروح من التجرد العلمى والنزيه تحول قطاع مهم من الأجيال الشابة الى الارهاب والى تطوير ايديولوجيات تعصبية الى الشعور الطاغى والمبرر بالظلم وبعجز الأنظمة الدولية والمحلية عن نيل العدالة.

ورغم أن المسئولية الأساسية للعنف فى المنطقة تعود الى النظام الدولى ككل والى الولايات المتحدة بصورة خاصة فإن مشروع السلام الإسلامى يجب أن يطرح أفكاراً خلاقة لبداية جديدة لصياغة سياسات مواتية لإعادة بناء المنطقة واستعادة السلام والأمن إليها.

إن المسألة الحاسمة هنا هى أن المسلمين يفضلون من حيث المبدأ تسوية النزاعات والصراعات بصورة سلمية. ويمكن لهذا المبدأ أن يطبق فى أي وقت. وبينما لا يمكن نزع شرعية المقاومة والنضال من أجل العدالة ولو بحروب التحرير فإن الحرب بذاتها إسلاميا هى اختيار تال وقابل للتأجيل بل وقابل للتجميد ما أن يتم إقرار معنى العدالة وفتح فرصة حقيقية للتفاوض الجاد من أجل السلام العادل.

إن مشروع السلام الذى نقترحه هو مشروع للسلام العالمى. غير أنه لا يمكن أن يتجنب طرح مشروع للسلام فى المنطقة لسببين: الأول أن سلام العالم صار يرتهن الى حد كبير بسلام المنطقة، والثاني: استمرار الظلم والإجحاف بحقوق الشعوب وعلى رأسها الشعبين الفلسطينى والعراقى لا يمكن أن يقود الى سلام حقيقى فى المنطقة.

إن مشروع السلام الإسلامى يمكن ببساطة أن يتبنى الأفكار الأساسية التى

في مشروع السلام الإسلامي تحتل قضايا من مثل: القانون الدولي، العدالة الدولية، والقضاء على الفقر مكانا بارزا ما دامت هذه المبادئ متجذرة في المفهوم الإسلامي وفي الإرث الإنساني المشترك.

طرحها النظام العربى من خلال الجامعة العربية ومؤتمرات القمة وهى تقوم فى الجوهر على معنى الشمول والعدالة والديمومة وتنطلق من المبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وعلى قراراتها السابقة بشأن الصراع العربى الإسرائيلى. ولا مجال للمساومة على هذه المبادىء طالما أن هذه المساومة تقوم على تجنب معنى العدالة والشرعية الدولية: أى على معنى القانون الدولى ومبدأ حكم القانون وتحتكم الى القوة الغاشمة.

تحتل قضية الفقر مكانة مركزية فى مشروع السلام الإسلامى المقترح. ولا نحتاج لإيضاح الأهمية التى أفردها الإسلام للقضاء على الفقر. وما نحتاجه هو بيان للعالم بأن القضاء على الفقر يرتبط دينيا وعلميا بما نسميه اليوم التنمية البشرية. فالفقر ينتهى إلى الإضرار بالعقل، والعكس صحيح بمعنى أن تنمية العقل واطلاق قدراته الفذة هو المدخل الصحيح للقطيعة مع الفقر. القضية التى يجب أن يركز عليها مشروع السلام الإسلامى ليست المعونات الدولية وإنما تطوير النظام الدولى لتمكين الشعوب الفقيرة من القضاء على الفقر بنفسها وبدعم المجتمع الدولى عبر سياسات وتدابير ترتكز قبل كل شىء على المشاركة وتحسين التنظيم الاجتماعى ونشر المدارس وتسجيل حكمة الشعوب وابداعاتها المتميزة بين أجيالها الشابة ونشر الخدمة الصحية وإقناع الناس بأن الهجرة ليست المدخل الصحيح لإنهاء الفقر كحالة مجتمعية وإشاعة الشعور بالاقتدار وتنمية القدرات المهنية وبناء نظم سليمة للتنمية البشرية وتحسينها بصورة مستمرة وترقية الوعى بقدرات الجسد البشرى وتنمية هذه القدرات عبر الرياضات الجسدية والروحية.

عند هذا الحد تنبثق أسئلة إجرائية كثيرة مثل: من يصوغ وثيقة هذا المشروع؟ من يطرحه فى المعترك السياسى الدولى؟ من يقوم بالحوار مع غيرنا من الشعوب والمجتمعات باسم الوثيقة؟ كيف يمكن أن نعطى هذه الوثيقة وزنا يغرى المجتمع الدولى بجديتها وأهميتها فى الدفع لوضع السلم الدولى وفى النطاق الإقليمى على قمة الأولويات؟.

لا نملك إجابة على هذه الأسئلة. وهناك إعاقات كثيرة تقف أمام طرح هذا المشروع.

فصياغة وثيقة لمشروع سلام إسلامى كان يجب أن يستند على تدفق كبير من أدبيات الإسلام بدءا من الفقه ووصولا الى الفلسفة مرورا بالمعارف العلمية والانجازات الفكرية. ويعلم الجميع أن قضية السلام الدولى لم تلفت نظر فقهاؤنا

كان من المأمول أن تتخطى البشرية معنى العدالة القائم على المعاملة بالمثل وكذلك يجب أن تتخطى المعنى النسبي للعدالة والذي يشرعن تعدد المرجعيات وتضاربها. ويجب أن تتأسس العدالة على الأخلاقيات المجردة والإرث الإنساني المشترك والعابر للثقافات.

المحدثون بما يكفى لإنتاج تيار قوى من الأدبيات فى مختلف ضروب الفكر والعمل العقلى فى مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. وخلال نصف القرن الماضى انصرفت جهود الفقهاء المحترفين والهواة لتبرير الجهاد بأكثر كثيرا من الدعوة للسلام العالمى والسلام العادل فى منطقتنا. وقد فسرنا هذه الحقيقة بالإشارة الى أنهم– أى الفقهاء– هم قبل كل شىء قادة فكريون ومنظرون للمجتمع واختياراته باستعمال الترسانة الفكرية التى يملكونها وهى الفقه الدينى. وهذا هو ما يحدث فعليا من جانب قادة الديانة المسيحية فى الحالات والبلاد المشتبكة فعلا فى صراعات مصيرية مثل المنطقة الصربية والسلافية وهو ما لا يختلف فى شىء عن حالة الفقهاء المسلمين. ولدينا فى القادة الدينيين اليهود فى إسرائيل نموذجا أكثر إيغالا بما لا يقاس بالنسبة لفقهاء المسلمين فى تسييس الدعوة الدينية.

ورغم هذا التحفظ لا يمكن القول بأن فقهاء المسلمين المحدثين قد أهملوا مبحث السلام. ولدينا عشرات الكتب الرصينة التى أنتجتها عقول إسلامية مهمة. وبكل أسف لم تحظ هذه الكتابات بالاهتمام اللازم نظرا لأن الغضب يملأ صدور العرب والمسلمين بحيث اتجهت أجيالهم الشابة الى دعوة الجهاد العسكرى وانصرفت عن منظرى أو فقهاء السلام مثل الدكتور مصطفى السباعى.

ومن ناحية أخرى فرغم أهمية هذه الأدبيات الفقهية التى اجتهد فيها فقهاء مسلمون كبار فإن صياغة وثيقة لمشروع السلام الإسلامى عملية أكبر وأعقد من قدرات الفقهاء وحدهم. إذ يحتاج الأمر لمعرفة متعمقة فى القانون الدولى وفلسفته ومنطلقاته وأوجه قوته وضعفه وتطبيقاته المتباينة. كما يحتاج الأمر لقدرات علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد. أى أن صياغة وثيقة لمشروع السلام الإسلامى يجب أن تكون مهمة أطقم من الفقهاء وعلماء القانون والإنسانيات وعلماء المجتمع والاقتصاد والسياسة فضلا بالطبع عن ضرورات حسن الصياغة التى يملك الأدباء والحكماء ناصيتها.

يجب أن يمنح هؤلاء العلماء والمفكرين والفقهاء وزنا وثقلا معنويا ورمزيا كبيرا فى العالم الإسلامى بحيث يجتمع حولهم قطاع شعبي واسع فتأخذ به مجموعة من القيادات السياسية العربية الى المجتمع الدولى للحوار والتفاوض حوله.

المفاوضة السياسية حول مشروع سلام له بعده الدينى قد يغرى بنموذج عملياتى آخر تماما أخذت به الأمم المتحدة عندما دعت لاجتماع القادة الدينين من أجل الغرض نفسه. ويمكن بدورنا أن ندفع المشروع فى اتجاه لا رسمى بأن

ندعو بأنفسنا لاجتماع للقادة الدينيين فى العالم لمناقشة وثيقة هذا المشروع.

بل يمكننا أن نطور الفكرة بأن تدعو مؤسسة دينية محترمة مثل الأزهر أو منظمة دولية تقوم على معنى الاتحاد الإسلامى مثل منظمة المؤتمر الإسلامى لإقامة مؤتمر دائم للقادة الدينيين من مختلف الأديان والعقائد ومختلف النظم الثقافية لمناقشة ومتابعة هذا المشروع والعمل من أجل تطبيقه بصورة دائمة.

هذه بعض الأفكار حول دعوتنا لمشروع سلام إسلامى. وهى دعوة ناقصة نضعها بين أيدى الرأى العام وقادة الفكر وتيجان الفقه لمناقشتها وتطويرها لعلها تنطلق فتدفع العالم لفهم وتقدير الإسلام وتبعد عن المسلمين شبح الانطباع بالعنف الذى تكرسه تنظيمات عنفوية مثل القاعدة والسلفية الجهادية وغيرها.

والله أعلم.

د. محمد السيد سعيد

السلام ممارسة نضالية وليس مجرد حالة من بين حالات، كما أنه استنقاذ للعقلي من الواقع اللاعقلي الذي نعايشه.